وقفات عند نقد المتون في كتب مصطلح الحديث

سعد الدين منصور محمد*

ملخص البحث:

نشأت علوم الحديث منذ عهد النبي ﷺ وأصحابه خادمة للحديث، وقد كانت مبادئ نقد المتن الحديثي مختلطة بالحديث منثورة في كتب العلم ككتاب الرسالة، والأم للإمام الشافعي، واستمر الحال إلى زمن الإمام الترمذي والنسائي، ولكن بعد ذلك أفردت بالتأليف، فمن أمثلة ذلك كتاب المحدث الفاصل للقاضي الرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، ثم كتب أهل العلم وصنفوا في مباحثه المختلفة إلى هذا العصر. فهل خدم أهل المصطلح نقد المتون كما خدموا الأسانيد؟ أجاب البحث عن ذلك.

الكلمات المفتاحية: نقد، المتون، الأسانيد، خدمة العلماء، علوم الحديث.

Abstract:

Sciences of the *Hadith began since* the time of the Prophet (PBUH), and his disciples served this branch of knowledge in many ways. However, the principles of criticism of Hadith-Text remained mixed with number of Hadith that were scattered in various books on Islamic sciences such as *al-risalah* and *al-umm* of Imam Shafi. This trend continued until the time of Imam Tirmidhi and Nasii; and then books were exclusively written on the subject, among them is *kitab a-muhadith al-fasil* of Qadi Ramahurmizi and *maerefat al- uloom al-hadith* of Hakim. After that scholars wrote many works in different relevant areas until our time. So, this research is the answer to the question: did scholars of the terminology of hadith science serve the hadith- text as they did serve the chain of narration of hadith?
The paper will answer this.

Key words: critique, texts, chain of narrators, service of scholars, sciences of the Prpohetic traditions

---

* أستاذ مشارك بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

Abstrak:
Sains hadis bermula sejak dari zaman Rasulullah (saw), dan pengikut-nya berkhidmat di cawangan ilmu pengetahuan ini dalam pelbagai cara. Walau bagaimanapun, prinsip-prinsip kritikan Teks-Hadis kekal bercampur-aduk dengan bilangan hadis yang bertaburan di dalam pelbagai buku-buku Sains Islam seperti al-Risalah dan al-Umm oleh Imam Shafi. Trend ini berterusan sehingga ke masa Imam Tirmidhi dan Nasii; dan kemudian buku-buku ditulis secara eksklusif pada subjek ini, dan di antaranya adalah *kitab a-muhadith al-fasil* oleh Qadi Ramahurmizi dan *maerefat al-uloom al-hadith* oleh Hakim. Selepas itu ulama-ulama banyak menulis karya-karya di bidang yang berlainan tapi relevan sehingga masa kami. Jadi, kajian ini adalah jawapan kepada soalan: adakah ulama-ulama dari terminologi sains hadis menyampaikan teks-hadis seperti yang mereka menyampaikan rantaian riwayat-riwayat hadis?
Makalah ini akan menjawab.

Kata Kunci: Kritikan, Teks, Para Perawi, Sumbangan Para Ilmuan, Ilmu Hadith

مقدمـــة:

نشأت علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو علم الحديث رواية ودراية، أو علم أصول الحديث، منذ عهد النبي ﷺ وأصحابه خادمة للحديث، وقد كانت مبادئ نقد المتن الحديثي مختلطة بالحديث، منثورة في كتب العلم ككتاب الرسالة، والأم للإمام الشافعي، واستمر الحال إلى زمن الترمذي والنسائي، ولكن بعد ذلك أفردت بالتأليف، فمن أمثلة ذلك: المحدث الفاصل للرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، ثم كتب أهل العلم، وصنفوا في مباحثه المختلفة إلى هذا العصر.

فهل خدم أهل المصطلح نقد المتون كما خدموا الأسانيد؟

ستحاول هذه الورقة الإجابة عن ذلك خلال المباحث الآتية:

- مقدمة موجزة عن معنى النقد.
- نبذة تارخية موجزة عن علم المصطلح والتأليف حوله وأهميته.
- نقد المتون في كتب المصطلح من خلال تناول أنواع الحديث الآتية: الموضوع، والمعلول، والشاذ، والمنكر، والمدرج، وزيادة الثقة، والمضطرب، والمقلوب، والمصحف.
- خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

مقدمة موجزة عن معنى النقد:

النقد يأتي في اللغة العربية بمعنى النقر ثم الخدش والشق، تقول: نقر الطائر الأرض بمنقاره، وهي تطلق على ما يترتب عن عملية النقد من تشقق وتصدع، فهي تعني إلحاق الضرر بالشيء المادي، ثم تطورت من الخدش المادي إلى الخدش النفسي، ويصبح معناها العيب، فنقدت فلانا أي عبته. ثم تطبق بعد ذلك على عملية الشق أي فصل الجميل عن القبيح. ولما ظهرت العملة المعدنية، وحلت محل الماشية في البيع والشراء، أصبحت عملية تمييز الدراهم الجيدة من الرديئة تسمى نقدا، والنقاد هو الصيرفي، الذي يقوم بهذه المهمة، وبذلك تأخذ هذه اللفظة معنى عقليا، يحتاج إلى ذهن ثاقب ومعرفة وخبرة، والنقد بهذا المفهوم، ليس القصد منه البحث في الشيء من حيث كونه جميلا أم قبيحا، بل البحث عن حقيقة الشيء من كونه أصيلا أم زائفا. فاستعملت في نقد الشعر ثم استعملها أصحاب النقد الديني، أي نقاد الحديث

بمعنى معرفة صحيح الخبر من زائفه، وكان نقدهم في هذا الميدان يدور حول الراوي والمروي[1].

نبذة تاريخية عن علم مصطلح الحديث والتأليف حوله:

علم مصطلح الحديث هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية، المتعلقة بالإسناد والمتن، أو بالراوي والمروي حتى تقبل روايته أو ترد، لحفظ حديث رسول الله ﷺ من الدس والتزوير، والتغيير والتبديل، والخطأ والنسيان. وهذا يتصل بالحديث متنًا وإسنادًا، وببيان حال الراوي والمروي، ومعرفة الحديث المقبول من الحديث المردود، والصحيح من الضعيف، والناسخ من المنسوخ، وما يتفرع من ذلك من مباحث[2]. ويسمى بعلوم الحديث، أو علم الحديث، أو أصول الحديث، أو علم المصطلح، أو علم دراية الحديث، ومنه ما أفرد من التاريخ لرجال الحديث. وعلم الحديث عند من تأخر من العلماء أي مَنْ جاء بعد الخطيب البغدادي، تواضعوا عليه بأنه هو العلم الذي يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث معرفة أحوال رواتها، ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعا، وغير ذلك[3].

---

[1] د. عثمان موافي، **منهج النقد التاريخ الإسلامي والمنهج الأوروبي**، (مصر: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1984م)، ص99-101.

[2] أبوغدة، عبد الفتاح، **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط1، 1984م)، ص101.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (لاهور بباكستان: دار النشر للكتب، ب. ت.)، ص5 -6.

وتكمن أهمية هذا العلم في تمكينه لطالب العلم من الضبط التام للحديث سندًا ومتناً، ومعرفة حال الراوي والمروي، بل يميز بين المقبول والمردود، ويفهم المراد من الحديث، ويتحقق من المحكم، والناسخ من المنسوخ، ويعرف كيف يحل الإشكال في متن الحديث، بل خص الله تعالى هذه الأمة دون غيرها من الأمم السابقة بهذا الفن؛ إذ أن الأمم السابقة لم تعتن بالإسناد، وعدالة الناقل، وضبطه وحفظه. وبذلك حفظ الله هذا الدين من التحريف والتغيير والتبديل، ونقَّى به القلوب والعقول من الخرافات والإسرائيليات والأباطيل، فكان هذا العلم أعظم خدمة للإنسانية لما تميز به من دقة وموضوعية، وضوابط عقلية تستند على العقل، وعلى الفطرة السليمة. فخبر الكاذب والفاسق يأبى العقل قبوله وتصديقه، كذا من في صدقه ريبة، أو في ذاكرته علة، أو اختلط عقله في آخر عمره، أو اعتراه غير ذلك من العلل[4].

وتاريخ هذا الفن مرَّ بأطوار ومراحل عديدة، إلى أن استقرت مناهجه على ما هي عليه الآن. فعلوم الحديث في زمن النبي ﷺ[5] تدور حول سماع الصحابة منه، حيث شهدوه وعرفوا أحواله، وعاشوا معه مختلف الأحوال، في حله وظعنه وسفره، وكان الحاضر منهم يبلغ الغائب. وتدور هذه المرحلة على الرواية، والحفظ والتبليغ، وقد حفظ الصحابة السنة لما عرفوا به من صفاء الذهن وقوة القريحة وبساطة العيش دون تعقيد، حيث إنهم علموا أن لا نجاة

---

[4] عتر، الدكتور نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط3، 1997م)، ص34-35، والخيرآبادي، الدكتور محمد أبو الليث، **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**، (ماليزيا: دار الشاكر، ط2، 2003م)، ص13-14.

[5] أبو شهبة، محمد بن محمد، **الوسيط فى علوم الحديث**، (بيروت: عالم المعرفة، ب. ت.)، ص27-28؛ وعتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص36-72؛ ود. همام عبد الرحيم سعيد، **التمهيد في علوم الحديث**، (عمان بالأردن: دار الفرقان، ط1، 199م)، ص30-37.

إلا بالقرآن، ومنهج هذا النبي العدناني (ﷺ). وقد حثهم على حفظ أحاديثه ﷺ حيث يقول: «نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»[6].

وإذا نظرنا إلى علوم الحديث في زمن الصحابة، نرى اهتمامهم بالرحلة في طلب الحديث، فهذا الصحابي الجليل جابر بن عبد الله يشتري راحلة ويسير من المدينة المنورة إلى الشام ليسأل الصحابي الجليل عقبة بن عامر عن حديث في الستر على المؤمن ويروي له عقبة الحديث: «من ستر مؤمنًا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة»[7]. وهكذا نرى جد الصحابة واجتهادهم في تلقي الحديث وشدة حرصهم على التأكد من صحة المنقول.

بل كان الصحابة عليهم الرضوان على غاية من الحذر واليقظة مخافة الوقوع في الخطأ. جاء في الصحيح عند البخاري بسنده عن عبد الله بن الزبير ﷺ قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[8].

ومن صور اهتمام الصحابة بنقد المتون ما رواه عروة بن الزبير قال: ذكر عند عائشة أن ابن عمر يرفع إلى النبي ﷺ: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله

---

[6] أخرجه أبو داود في **سننه**، كتاب العلم، فضل نشر العلم، ج3، ص322؛ والترمذي في **سننه**، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج5، ص33، رقم2656 وقال: "حديث حسن".

[7] رواه البخاري في صحيحه كما في ابن حجر العسقلاني، **فتح البارى شرح صحيح البخاري**، تقديم سيد صقر، (مصر: الحلبي البابي، د.ط، 1959م)، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم ولايسلمه، ج6، ص22.

[8] أخرجه البخاري في **صحيحه بهامش فتح الباري**، ج1، ص201.

عليه»، فقالت: وهل ابن عمر (أي غلط ونسي) إنما قال رسول الله ﷺ: «إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن». وذاك مثل قوله: إن رسول الله ﷺ قام على القليب يوم بدر وفيه قتلى بدر من المشركين فقال لهم ما قال: «إنهم ليسمعون ما أقول»، وقد وهل، إنما قال: «إنهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق»، ثم قرأت ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾ ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾"[9] [فاطر:22].

وقد جاء من بعد الصحابة أئمة أعلام حدثوا، وصنفوا في هذا الفن، وخلدوا لنا آثارًا قيمة، كابن شهاب الزهري محمد بن مسلم (124هـ)، ومعمر بن راشد الصنعاني (153هـ)، والإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة (179هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (179هـ)، وسفيان بن عيينة (197هـ)، والإمام محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، حيث كتب الرسالة، والأم وتكلم عن الضوابط التي يحكم للحديث على أساسها بالصحة والقبول، وكيفية التوفيق بين الأحاديث المتعارضة، وغير ذلك من الفروع.

بعد ذلك توسع العلماء في تأليف الكتب العلمية النافعة في علوم الحديث، وممن برع في هذا الفن علي بن المديني (234هـ)، فقد كان رحمه الله علَمًا في معرفة الحديث المعلل، وساق له الحاكم في (معرفة علوم الحديث)[10] جملة من المصنفات في علوم الحديث، منها كتاب الأسماء والكُنى، أي ما يتعلق برواة الحديث وسيرهم بهية كانت أو سيئة، والطبقات التي تَعْني عند أهل المصطلح قوما تشابهوا في السن والإسناد، وكتاب علل حديث ابن عيينة، وغيرها من مصنفات دلت على تبحر الرجل، وتقدمه في فنون الحديث

[9] أخرجه مسلم في **صحيحه**، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1955م)، ج2، ص643.

[10] الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1997م)، ص71.

المختلفة. وقد أثنى عليه العلماء خيرا، ولكن للأسف الشديد ضاعت تلك الكتب والمصنفات وانقرضت ولم يبق منها إلا القليل، وقد كان صاحبها – كما وصفه الخطيب البغدادي– فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها، بل لسان حالها، وخطيب طائفة الحديث[11].

وقد ألف العلماء بعد ذلك كثيرًا من الكتب، أهمها وأشهرها (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (360هـ) ذكر فيه مجموعة من علوم الحديث. وتلاه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (405هـ) الذي يعد كتابه من أوائل الكتب في هذا الاختصاص. ثم جاء الخطيب البغدادي علي بن أحمد بن ثابت (463هـ) فأكثر التصنيف في الحديث وعلومه، ومن أشهر كتبه (الكفاية في قوانين الرواية)، و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع). وجاء بعده عالم المغرب القاضي عياض بن موسى اليحصبي (544هـ) وألف كتابه (الإلماع في آداب الرواية وتقييد السماع). ثم جاء أبو حفص عمر بن عبد المجيد الحفصي الميانجي (580هـ)، فألف (ما لا يسع المحدث جهله). ولما تولى الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري (643هـ) تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية أملى على طلابه كتاباً، فصار مقررًا من المقررات التدريسية، عرف بـــ (المقدمة). وقد ذكر فيه خمسة وستين نوعا من أنواع علوم الحديث. فاتجه إليه العلماء بالاختصار كما فعل أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (676هـ)، فاختصره في (الإرشاد)، ثم

[11] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي ين ثابت، **الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع**، تحقيق د. محمود الطحان، (الرياض: المعارف، ط1، 1403هـ)، ج2، ص361.

اختصره في (التقريب). واختصره الحافظ أبو الفداء عماد الدين ابن كثير (774هـ) وسماه (اختصار علوم الحديث)، وعلق عليه الشيخ أحمد محمد شاكر في كتابه (الباعث الحثيث). وقد شرح التقريب الإمام جلال الدين السيوطي (911هـ) في كتابه (تدريب الراوي في شرح تقريب النووي)، وهو يعد من أوفى كتب مصطلح الحديث وأصوله. وممن اختصر مقدمة ابن الصلاح الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن الجماعة الكناني (733هـ)، وسمَّى كتابه (المنهل الروي في الحديث النبوي). وقد نظم الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (806هـ) كتاب علوم الحدبث لابن الصلاح في ألف بيت عُرفت بألفية العراقي، أو (نظم الدرر في علم الأثر)، وشرحها السخاوي محمد بن عبد الرحمن (902هـ)، وسَمَّى شرحه (فتح المغيث في شرح ألفية الحديث).

وظهرت في العصر الحديث شبهات حول السنة أثارها بعض المستشرقين، فألفت الكتب للرد عليه، منها كتاب جمال الدين القاسمي (قواعد التحديث)، وكتاب الدكتور مصطفى السباعي (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) تحدث فيه عن المستشرقين ومواقفهم نحو السنة والإسلام، وكتاب (الحديث والمحدثون) للدكتور محمد محمد أبو زهو حيث اعتنى بدراسة الأعصر الأولى من صحابة وتابعين إلى عصر التدوين ورد على بعض الشبهات المثارة، وكتاب (المنهج الحديث في علوم الحديث) للشيخ محمد محمد السماحي، وكتاب (الوسيط في علوم مصطلح الحديث) للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة. و(منهج النقد في علوم الحديث) للدكتور نور الدين عتر، و(المدخل إلى علوم الحديث) الطاهر محمد الدرديري، و(التمهيد في علوم الحديث) للدكتور همام عبد الرحيم، و(المستشرقون والحديث النبوي) للدكتور محمد بهاء الدين

حسين، وألف أخونا وزميلنا الأستاذ الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي كتابه (علوم الحديث أصيلها ومعاصرها) وزاد على علوم الحديث أكثر من عشر مسائل. وهناك كتب أخرى منها المتوسط، ومنها المختصر، ومنها المطول، ألفها علماء هذا العصر.

عناية العلماء بنقد أسانيد الرواة:

لقد اعتنى علماء المسلمين بعلم الأسانيد ونقد الرواة حتى يميزوا بين الصحيح وغيره من المرويات. ففي القرآن الكريم ﴿ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ [الحجرات: 6]. فهذا يدل على قبول خبر العدل الضابط، وعلى رد خبر الفاسق الفاجر. فقد جاء في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[12]؛ إذ أن المحدثين اهتموا بنقد الأسانيد، وكذلك بنقد المتون، فحكموا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل، أو الحس، أو القرآن، أو السنة المشهورة، و لم يمكن التوفيق ولا التأويل. وقد سُئِلَ مرةً الإمام ابن قيم الجوزية عن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده، فقال: "إنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنة الصحيحة واختلط بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه الكرام، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وأقواله وأفعاله، وما يجوز أن يخبر عنه، وما لا يجوز، ما لا

[12] أخرجه مسلم في **صحيحه**، ج1، ص61.

يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوع، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم"[13].

وقد أجاب عن هذا السؤال الإمام ابن القيم في كتاب بأكمله، بيَّن فيه نقد المتن، وضرب أمثلة حية من الحديث الشريف، وبيَّن فيه مطاعن العلماء الذين درسوا سنة النبي ﷺ دراسة مستفيضة، فحفظوها وعرفوها كما يحفظ الواحد من عامة المسلمين سورة الفاتحة، بل عرفوا سنته ﷺ كما عرفها الصحابة رضوان الله عليهم، لذلك يستطيعوا أن يبينوا الصحيح من غيره.

صور من اهتمام المحدثين بنقد متون الحديث[14]:

زعم بعض المستشرقين ومَنْ تأثر بهم من بني جلدتنا -كما ينقل الدكتور نور الدين عتر[15] ما ذكره المستشرق جولدتسهير- أن أهل الحديث اهتموا بالنقد الخارجي أي نقد السند، و لم يعتنوا بالنقد الداخلي أي نقد المتن، وقد سرت هذه العدوى إلى بعض مفكرينا، مثل أحمد أمين[16] وأحمد عبد المنعم[17]، أن النقد الخارجي للأحاديث أي نقد الأسانيد الذي عابه بعضهم وسموه شكليا أي ليس له صلة بالنقد الداخلي أي نقد المتون، ولكن فاتهم أن إثبات كون الراوي ثقة ليس بعمل سطحي، بل هو مرتبط بالمتن ارتباطا

---

[13] شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، **نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول**، تحقيق حسن السماحي سويدان، (بيروت: دار القادري، ط1، 1990م)، ص32 و33.

[14] انظر لمزيد من المعلومات: د همام، **التمهيد في علوم الحديث**، ص77-80.

[15] د. عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص467-468.

[16] محمد أمين، **ضحى الإسلام**، ج2، ص130-131.

[17] مجلة العربي، العدد 89، ص13 في مقالة له.

وثيقا، وذلك لأن الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وضبطه، بل لا بُدَّ من اختيار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فلو وجدنا روايته موافقة ولو من حيث المعنى بروايات الثقات، أو موافقة لها في الغالب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطًا عدلاً ثبتًا. وإليك بعض تراجم الرواة التي كتبها الإمام الذهبي في كتابه المغني في الضعفاء بأرقام تراجمهم:

80- إبراهيم بن زكريا الواسطي. قال ابن عدي: حدث بالبواطيل. قال أبو حاتم: حديثه منكر.

82- إبراهيم بن زياد القرشي، عن خصيف، وعنه محمد بن بكار الريان بخبر منكر جدًّا، ولا يدرى مَنْ هو؟

85- إبراهيم بن زيد الأسلمي، عن مالك، وهاه ابن حبان والدارقطني، وعن مالك خبر كذب.

86- إبراهيم بن سالم النيسابوري، قال ابن عدي: له مناكير.

88- إبراهيم بن سعيد المديني، منكر الحديث.

ويقول الناقدون لطريقة المحدثين: إن علماء السنة أتقنوا نقد الأسانيد ومعرفة الرواة، بل كان التصحيح والتضعيف يدور حول السند دون المتن، فإذا صح عندهم السند صح الحديث ولا عبرة بالمتن، وإن حصل نقد للمتن فقليل، وإذا قارنا ذلك بنقد الأسانيد فإنه كثير. وهم عللوا ذلك بأن العرب لا يتعمقون في الموضوع، ولكنهم يقفون على الأشكال والظواهر دون الغوص في الداخل، مما جعل بعض المفكرين يصدقون هذا الزعم، واستغل بعضهم الآخر هذه الدعوى للطعن في السنة النبوية المطهرة، والنيل من أهلها وحملتها والمكثرين من نقلها كالصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ، وقد لخص هذه

الافتراءات محمود أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، حيث أفرغ شحنات غضبه على هذا الصحابي المكثر في الرواية، حيث اقتدى بشيوخه المستشرقين، وكان مما قاله في كتابه السابق: "أجمع رجال الحديث أن أبا هريرة كان أكثر الصحابة حديثا عن رسول الله ﷺ، على حين أنه لم يصاحب النبي ﷺ إلا عاما وتسعة أشهر. وقد ذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقي بن مخلد قد حوى على (5374) حديثا، روى البخاري منها (446)"، ثم اتهم أبو رية أبا هريرة بالكذب[18].

وقد قام العلماء بتفنيد تلك الأقوال والرد عليها ردا محكما بديعا ومنطقيا ومعقولا، حيث أثبتوا بما لا يدع مجالا للشك ملازمة أبي هريرة رضي الله عنه للنبي ﷺ، حينما انشغل كثير من الصحابة بالتجارة والزراعة. وقد أجمع أهل التاريخ وعلماء السير الذين يعتد بقولهم على فضله وإمامته وحفظه وإتقانه، وأن صحبة أبي هريرة امتدت لأربع سنوات منذ فتح خيبر سنة سبع من الهجرة المباركة، بينما وفاة النبي ﷺ كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة[19].

و لم يسلم الأئمة الرواة من الطعن، فقد تكلموا في الإمام الزهري رحمه الله تعالى، ووصف المستشرق جولد تسيهر أن الأمويين استغلوا الإمام الزهري في سبيل وضع الحديث، حيث قال: "إن عبد الملك بن مروان منع الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير، وبنى قبة الصخرة في المسجد الأقصى ليحج الناس

---

[18] انظر أبو رية محمود، **أضواء على السنة المحمدية**، ص200.

[19] للمزيد من المعلومات انظر: الخطيب، محمد عجاج، **السنة قبل التدوين**، (بيروت: دار الفكر، ط6، 1997م)، ص280-304؛ والسباعى مصطفى، **السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامي**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1978م)، ص320-374.

إليها، ويطوف حولها بدلا من الكعبة، ثم أراد أن يحمل الناس على الحج إليها بعقيدة دينية، فوجد الزهري –وهو ذائع الصيت في الأمة الإسلامية– مستعدا لأن يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث، منها حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى». ومنها حديث «الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه» وأمثال هذين الحديثين. والدليل على أن الزهري هو واضع هذه الأحاديث، أنه كان صديقا لعبد الملك، وكان يتردد عليه، وأن الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مروية من طريق الزهري فقط. وقد رد عليه الدكتور مصطفى السباعي بقوله: "إن قبة الصخرة بناها الوليد بن عبد الملك، ليس كما زعم جولد تيسهر، وأن بناءها ليحج الناس إليها هذا كفر صريح كيف يفعله عبد الملك؟ وأن الزهري كان صغيرا في ذلك الوقت حيث ولد سنة إحدى وخمسين للهجرة، وعبد الله بن الزبير قتل سنة ثلاث وسبعين، وأن الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه، وأن حديث «لا تشد الرحال» روته كتب السنة كلها من طرق مختلفة غير طريق الزهري"[20].

نقد المتون في كتب المصطلح

والمتصفح لكتب مصطلح الحديث وعلومه يجد فيها أنواعا من الأحاديث التي نقدت فيها المتون كالحديث الموضوع والحديث والشاذ والمدرج والمقلوب وزيادة الثقة في المتن والمضطرب والمصحف والمحرف والمعل.

---

[20] د. مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1978م)، ص191، 217-219.

فمن قرائن الوضع التي يعرف بها الحديث الموضوع "تناقض الحديث مع القرآن"، وهناك أمور ذكرت في القرآن الكريم، فأصبحت معلومة للناس كموعد قيام الساعة، فإذا جاء حديث يذكر أن الساعة ستكون في يوم كذا وكذا، فهذا كذب يناقض صريح القرآن حيث قال تعالى: ﴿إن الله عنده علم الساعة وينـــزل الغيث ويعلم ما في الأرحام﴾ [لقمان: 34]. ومن ذلك حديث: "ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء"[21] فإن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [الإسراء: 15]. وقد جاء عند الألباني بلفظ: "لا يدخل الجنة ولد زنية" وعلق عليه بأن المراد من تحقق بالزنا حتى صار غالبا عليه، فاستحق بذلك أن يكون منسوبا إليه فيقال هو ابن له كما ينسب المتحققون بالدنيا إليها، فيقال لهم: بنو الدنيا بعملهم وتحققهم بها، كما يقال للمسافر ابن السبيل، فمثل ذلك ولد زنية وابن زنية[22].

ومن أمارات الوضع "مخالفة الحديث للسنة النبوية الثابتة" كالأحاديث التي تصرح بأن من يُسَمَّى محمداً أو أحمد لا يدخل النار. قال ابن القيم: وهذا مناقض لما هو معلوم من الدين بالضرورة، وأن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة[23].

ومنها "مخالفة الحديث للإجماع" مثل حديث: "من صلى ليلة الجمعة ثماني ركعات، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة، وخمسا وعشرين مرة قل هو الله أحد، وإذا فرغ من الصلاة قال ألف مرة: صلى الله على محمد النبي

---

[21] السيوطي، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، (بيروت: دار المعرفة، ط3، 1981م)، ج2، ص194.

[22] ابن القيم، **نقد المنقول**، ص132.

[23] المصدر السابق، ص48.

الأمي، يجعل الله عز وجل ذلك كفارة لما تركه من الصلوات، ولو ترك الصلاة مائة سنة، وغفر الله الذنوب كلها، وكتب له بكل ركعة مدينة في الجنة، وأعطاه بكل آية قرأها حوراء..." فهذا مخالف للإجماع من أن شيئا من العبادات يسقط كل الفوائت بالغة ما بلغت. ولذلك قال ابن الجوزي: هذا موضوع بلا شك، وكأن واضعه من جهلة القصاص ...، وكيف تقوم ركعات يسيرة يُتطوّع بها مقام صلوات كثيرة مفروضة، وهذا محال[24].

ومن ذلك "تكذيب الحس والمشاهدة للحديث" فالحديث الصحيح يوافق الفطرة الإنسانية ويصدقه الحس والمشاهدة، فإذا نسب إلى النبي ﷺ ما يناقض الفطرة السليمة أو يكذبه الحس، حكم أهل العلم بوضعه. مثال ذلك حديث: "لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة"[25] ونجد الآن علماء أجلاء نشروا الدين، وبينوا لنا أحكامه قد وُلِدُوا بعد المائة. ومن أمثلة ذلك أيضا حديث "الباذنجان لما أكل له"[26].

ومن ذلك ركاكة اللفظ والمعنى، وإذا كان الحديث ركيك اللفظ والمعنى، بحيث يعلم العارف باللسان العربي الفصيح أنه لا يصدر عن فصيح، فضلا عن أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله ﷺ، مثل الحديث

---

[24] ابن الجوزي، **الموضوعات الكبرى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد عثمان، (بيروت: دار الفكر، ط2، 1983م)، ج2، ص135.

[25] المصدر السابق، ص192.

[26] السخاوي، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1999م)، ص 141.

الذي يقول: "إن لله ملكا من حجارة يقال له عمارة، ينـــزل على حمار من حجارة كل يوم، فيسعر الأسعار"[27]، وهو ركيك اللفظ والمعنى جميعا[28].

ومنها اشتمال الحديث على مبالغة لا يقولها النبي ﷺ، والحديث غير موجود في المدونات الحديثية المعروفة كحديث يذكر فيه ثواب عظيم على عمل يسير، أو عذاب شديد على ذنب صغير كحديث: "من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً، له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يستغفرون الله له"[29].

ومن أوجه النقد في المتون الحديث الشاذ[30] في المتن، من أمثلة ذلك، حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه توضأ ومسح على خفيه. فقد رواه بهذا اللفظ جمع من الرواة، وهم: عروة وحمزة ابنا المغيرة، ومسروق بن الأجدع، والزهري، والأسود بن هلال، ورواد كاتب المغيرة، وزرارة بن الأوفى، والحسن البصري، كلهم عن المغيرة بن شعبة بذلك اللفظ. وخالفهم جميعاً هزيل بن شرحبيل عن المغيرة، فرواه بلفظ: "أن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين"[31]، ولذلك يحكم على رواية هزيل بالشذوذ.

---

[27] السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص234.

[28] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص229.

[29] ملا علي القاري، **الأسرار المرفوعة في الأخبار المرفوعة**، تحقيق أبي طاهر زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1985م)، ص 406.

[30] الشاذ لغة من الشذوذ وهو الانفراد، والشاذ هو المنفرد، وفي الاصطلاح هو ما رواه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه، أو لجماعة من الثقات. ومقابله المحفوظ وهو ما رواه الأوثق أو الثقات، وخالفه أو خالفهم فيه الثقة. انظر ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر**، تعليق وشرح: الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط. د.ت.)، ص50-51.

[31] أخرجه أبو داود في **سننه**، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين، رقم152.

ومن صور النقد في المتن في كتب علوم الحديث، الحديث المدرج. والمدرج هو المدخل، وفي الاصطلاح هو ما أدخل في سنده أو متنه ما ليس منه بطريق توهم أنه منه، وهو نوعان: إدراج في السند، وإدراج في المتن. ومن صور الأخير:

الصورة الأولى: أن يكون الإدراج في أول المتن، مثل ما رواه أبو قطن، وشبابة عن شعبة، عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». فقوله: (أسبغوا الوضوء) من كلام أبي هريرة، فوهم أبو قطن وشبابة فجعلاه مسندًا، كما تدل عليه رواية آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: "أسبغوا الوضوء"، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار»[32].

الصورة الثانية: ما يكون في أثنائه، مثل ما روي في حديث فضالة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «أنا زعيم -والزعيم الحميل-، لمن آمن بي وأسلم وهاجر، ببيت في روض الجنة ...». قال: السيوطي: "فقوله: (والزعيم الحميل) مدرج من تفسير ابن وهب"[33].

الصورة الثالثة: أن يكون في آخره، مثل ما روي عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده، لو لا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك». فقوله: (والذي

[32] انظر: السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، ج1، ص270.
[33] المرجع السابق، ج1، ص271.

نفسي بيده...) مدرج من قول أبي هريرة؛ لأن أم النبي ﷺ قد ماتت وهو صغير[34].

وقد ألف العلماء في ذلك كتباً، من أهمها كتاب الخطيب البغدادي: (الفصل للوصل المدرج في النقل)، فشفى وكفى. وقد لخصه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني وزاد عليه في كتاب له سماه: (تقريب المنهج بترتيب المدرج).

ومن صور النقد في المتون ما نجده في الحديث المقلوب. والمقلوب اسم مفعول من (قلب)، وهو في اللغة المحول والمصروف عن وجهه الصحيح، وفي الاصطلاح هو الحديث الذي وقع تغيير في متنه أو في سنده بإبدال، أو تقديم، أو تأخير ونحو ذلك. وهو قسمان: مقلوب المتن، ومقلوب السند[35]. فقد مثلوا لمقلوب المتن بحديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، فجاء في بعض طرق مسلم: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، فقد انقلب على أحد الرواة، وإنما هو كما في صحيح البخاري وبعض طرق مسلم «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» وهو الصحيح. فالإعطاء عادة يكون باليمنى دون اليسرى. فقد كان ﷺ يحب التيامن في شأنه كله، في ترجله وفي تنعله.

قال الإمام النووي: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم، لا عن مسلم بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله، وقال بمثل حديث عبيد، وبيَّن الخلاف في قوله، وقال: «رجل معلق بالمساجد إذا خرج

---

[34] نفس المرجع، ص269.

[35] انظر: أبو شهبة، **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**، ص315.

منه حتى يعود»، فلو كان ما رواه مخالفا لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا[36].

ومنه حديث أبي هريرة مرفوعا: «إذا أمرتكم بأمر فَأْتُوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم»، رواه الطبراني. والمشهور هو الحديث الذي ورد في الصحيحين: «فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[37].

ومنه المضطرب، وهو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة متساوية في القوة، فإن رجحت إحداهما بأي وجه من أوجه الترجيح فالحكم للراجحة، ولا يوصف الحديث حينئذ بالاضطراب. فالاختلاف والتساوي في القوة مع عدم إمكانية الترجيح هما شرطان مهمان في الاضطراب. ومن هذا نلحظ اشتباك الإسناد والمتن في تعريف الاضطراب، وعدم إمكان الاكتفاء بأحد الشرطين عن الآخر. وإذا حكم على حديث ما بالاضطراب، فقد حكم عليه ضمنا بعدم الصحة. قال ابن الصلاح: "والاضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط"[38]. وقال السخاوي: "والاضطراب حيث وقع في سند أو متن موجب للضعف، لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته"[39].

---

[36] انظر: النووي، **شرحه على صحيح مسلم**، ج4، ص122.

[37] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم6858، ومسلم في **صحيحه**، كتاب الحج، الباب الثاني، رقم1337.

[38] انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **المقدمة**، تحقيق: د. عائشة بنت عبد الرحمن بنت شاطئ، (مصر: دار الكتب المصرية، 1974م)، ص205.

[39] انظر السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط2، 1388هـ/1968م)، ج1، ص225.

واشتراط المحدثين عدم إمكان الترجيح بين الروايات اشتراط غير واقعي حيث لا يمكن التمثيل له بمثال دون أن يوجه له نقد، وترجيح الروايات على الأخرى، فبدلاً من عدم إمكانية الترجيح نقول: صعوبة الترجيح[40].

مثال ذلك، المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، فتقدم رجل، فقال: يا رسول الله! أنكحنيها، فقال له النبي ﷺ: «أنكحتكها بما معك من القرآن». وفي رواية: «قد زوجتكها بما معك من القرآن». وفي رواية ثالثة: «قد ملكتكها بما معك من القرآن». وفي رواية رابعة: «قد أنكحناكها بما معك من القرآن». وفي رواية خامسة: «أمكناكها». وفي رواية سادسة: «خذها بما معك من القرآن». قال الإمام السيوطي: "فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها حتى لو احتج حنفي مثلا على أن التمليك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك"[41].

وهذا الاضطراب في متن الحديث كان سببا في الحكم عليه بالضعف.

ومنه التصحيف والتحريف. وقد اهتم المحدثون بهذا النوع أيضا حتى لا يتغير معنى الحديث ومفهومه، وهذا من نقد المتن بلا شك. وقد جمع المحدثون من هذا النوع طرائف وغرائب. وألفوا في ذلك رسائل وكتبا، منها "التصحيف والتحريف" للعسكري.

وقد كان المتقدمون لا يفرقون بين التصحيف والتحريف، فأي خلل في كتابة الكلمة سواء كان في وضع النقط، أو في شكل الكلمة، أو رسمها، كان يسمى تصحيفاً وتحريفاً. قال العسكري في مقدمة كتابه: "شرحت في

---

[40] انظر: الدكتور مسفر غرم الله الدميني، **مقاييس نقد متون السنة**، (الرياض: المؤلف نفسه، ط1، 1984م)، ص142.

[41] انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ص267.

كتابي هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه بصورة الخط فيقع فيها التصحيف، ويدخلها التحريف"[42]. لكن ابن حجر فرق بينهما، فجعل ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط "تصحيفا"، وما كان فيه ذلك في الشكل "تحريفا". قال: فإن كان ذلك التغيير بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف"[43].

ومن طرق معرفة هذا النوع استعراض روايات الحديث المختلفة بجانب معرفة اللغة العربية معرفة عميقة، يؤكد هذا ما جاء في حديث أبي موسى العنـــزي قال: قال النبي ﷺ: «لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار أو شاة تنعر»، صحفه أحد الرواة، وصوابه (أو شاة تيعر)، بالياء المثناة تحت، أي تثغو[44]. ومثل هذا الحديث يحتاج إلى معرفة باللغة العربية وغريب الحديث. قال عبد الله بن المبارك: "إذا سمعتم عني الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية، ثم أحكموه"[45].

وحتى لا يقع الطالب في اللحن والتصحيف والتحريف، كان الأساتذة يحثون طلابهم على تعلم اللغة والنحو العربي حتى يسلموا من الخطأ.

---

[42] العسكري، حسن بن عبد الله، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، تحقيق: عبد العزيز أحمد، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1963م)، ص1.

[43] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **شرح نخبة الفكر**، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي)، ص22.

[44] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص412.

[45] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الكفاية**، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن حسن محمود، (مصر: دار الكتب الحديثة)، ص374.

قال حماد بن سلمة: "مثل الذي يطلب الحديث، ولا يعرف النحو، مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها"[46].

ومن أوجه النقد في متون الحديث زيادة الثقة، وهي أن يتبين المحدث زيادة ألفاظ في بعض الروايات، أو إحداها ليست مذكورة في الروايات الأخرى، فهذا ما أطلقوا عليه "زيادة الثقة". وصورتها: أن يروي جماعة حديثاً واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة[47].

قال الإمام مسلم: "والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا على الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم" وذكر رواية من روى من الكوفيين حديث ابن عمر في سؤال جبريل النبي ﷺ عن شرائع الإسلام، فأسقطوا من الإسناد عمر، وزادوا في المتن ذكر الشرائع. قال مسلم في هذه الزيادة: "هي غير مقبولة لمخالفة من هو أحفظ منه من الكوفيين كسفيان، ولمخالفة أهل البصرة لهم قاطبة فلم يذكروا هذه الزيادة، إنما ذكرها طائفة من المرجئة ليستشهدوا بها على مذهبهم"[48].

فالمحدثون يختارون في زيادة الثقة بالنظر إلى ما يتصف به ذلك الثقة، ولا يوجد من غيره من الرواة، فإن كان ضابطا حافظا لما يرويه، قليل الوهم والخطأ لما يحفظه، وغيره من الرواة لم يصل إلى مستواه كان للمحدث أن

---

[46] السيوطي، **تدريب الراوي**، ج2، ص106.

[47] الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله بن البيع، **معرفة علوم الحديث**، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية)، ص130، والسيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص245.

[48] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: صبحي جاسم الحميد، (بغداد: مطبعة العاني)، ص316-317.

يأخذ بزيادته تلك، وإن كان حافظا وغيره أحفظ منه، كان للمحدث ترك تلك الزيادة[49].

ومن أوجه النقد في المتون الحديث المعلّ. اهتم علماء الحديث بالجرح والتعديل حيث بينوا أحوال الرواة، بل تجاوزوا ذلك بالبحث والتفصيل في أحوال الثقة ورواياته؛ لأن الثقات يتفاوتون. فحين فرغ علم الجرح والتعديل من الحكم على مالك بن أنس بأنه ثقة، بدأ علم العلل من حيث انتهى علم الجرح، فبحث عن روايات مالك وأحوالها. فهذا النوع من العلوم ألفت فيه كتب، من أشهرها العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، وكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن الدارقطني (385هـ). ومن أجودها شرح العلل لابن رجب الحنبلي (795هـ). فالعلة في اللغة: المرض الخفي الكامن في الأعماق، والذي لا يظهر إلا للطبيب الخبير العميق الفهم، بينما الجرح شيء ظاهر على الجلد. والفرق بين الجرح والعلة الخفية يصور لنا الفرق بين علم الجرح وعلم العلل. فالحديث المعل هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[50].

والعلة قد تكون في السند كالتعليل بالإرسال في الموصول والوقف في المرفوع، ومثاله ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**البيعان بالخيار** ...» الحديث. فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معل، والعلة في قوله: عمرو بن دينار، وإنما هو عبد الله بن دينار. ومثال العلة في المتن ما أخرجه مسلم بسنده

---

[49] انظر مسفر الدميني، **مقاييس نقد متون السنة**، ص158.

[50] انظر: الدكتور همام عبد الرحمن، **التمهيد في علوم الحديث**، ص129-133.

عن أنس بن مالك أنه قال: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها"[51].

فالعلة هنا في نفي قراءة البسملة في استفتاح الصلاة. وقد تقع العلة في السند والمتن معا مثل ما أخرجه النسائي وابن ماجة من طريق بقية، عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك الصلاة». وفي رواية للنسائي: «فقد تمت صلاته»[52]. فالصحيح في السند هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. والصحيح في المتن هو: «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها»[53]. فقوله: "الزهري عن سالم عن ابن عمر" في السند، وقوله: "من صلاة الجمعة" في المتن، وهمٌ من الراوي كما قال الإمامان ابن أبي حاتم الرازي، وعلي بن عمر الدارقطني[54].

وطريق معرفة العلة كما يقول ابن كثير هو فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم معرفتها بهذا كهانة عند الجهال، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه كما يميز الصيرفي بصناعته بين الجياد والزيوف والدنانير والفلوس، وكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث

---

[51] انظر: الدكتور محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط**، ص307-308 .

[52] أخرجه ابن ماجه في **سننه**، ج1، ص356، رقم 1123، والنسائي في **سننه**، ج1، ص274، رقم560.

[53] أخرجه ابن ماجه، رقم1122، والنسائي برقم556، 557، 558.

[54] ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، ص172، والدارقطني، **العلل الكبرى**، ج9، ص213-224.

وذوق حلاوة عبارة رسول الله ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس[55].
فابن كثير يشير إلى صعوبة علم العلل حيث يحتاج إلى ملكة وصفاء ذهن وخبرة واسعة. ولعل أهم الطرق لمعرفة العلل هي[56]:

1- أن يجمع العالم طرق الحديث من مصادرها الأصلية وشبه الأصلية.
2- التحقق من أحوال الرواة.
3- النظر في مواطن اتفاق الرواة واختلافهم في الأسانيد والمتون.
4- النظر في القرائن العامة المتعلقة بالحديث.
5- يحكم بما يغلب عليه ظنه من غير تسرع.

الخاتمـــة:

تناولنا في الصفحات السابقة علم الحديث وما قدمه علماؤه من أعمال من أجل الحفاظ على السنة النبوية، من لدن صحابة النبي ﷺ وإلى القرن الحالي، وما زال الجهد مبذولا في هذا الشأن، حيث برع أعلام وأئمة صنفوا وكتبوا لنا كتبا قيمة، ظهر فيها مدى اهتمام أهل الحديث بالحفاظ على السنة ومتونها وأسانيدها، فقد برز علم الجرح والتعديل، كفن من الفنون الحديثية، ولا يعني ذلك اهتمام العلماء بالأسانيد دون نقد المتون، خلاف الفهم الخاطئ الذى فهمه المستشرقون فقالوا بهذا الأمر ونشروه، وتبعهم في هذا الرأي بعض مفكرينا، وقد تبين ذلك خلال تلك المدونات الحديثية، فهذا ابن قيم الجوزية في سفره القيم (نقد المنقول) أو شئت فقل: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، ويجيب عن من سأله عن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده.

---

[55] انظر ابن كثير، **الباعث الحثيث**، ص72.

[56] انظر الخير آبادي، **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**، ص266.

وكذلك ظهر لنا خلال تلك التراجم التي ساقها الإمام الذهبي في كتابه (الضعفاء) أن أهل الحديث يتحققون من كون الراوي عدلا وضابطا بعد موافقة روايته للثقات.

ومن خلال تتبع ما كتبه العلماء في كتب علوم الحديث ومصطلحه، اطلعنا على أنهم عند التعرض للحديث الموضوع ذكروا في قرائن الوضع أمورا تبين منها كيف نقد العلماء المتن بجانب السند.

ومن أوجه النقد التي أشار إليها النقدة في المتون مع الأسانيد قولهم في الحديث الشاذ، وأن الشذوذ يكون في الأسانيد والمتون معا.

وذكروا للحديث المدرج صورا في المتن، فقد يقع الإدراج في أول المتن، أو في وسطه، أو في آخره.

ومن صوره أيضا القلب في المتون وسموه بالمقلوب، حيث يقع التغيير أحيانا في متن الحديث أو في سنده بتقديم أو تأخير.

ومن أوجه النقد للمتن الحديثي الحديث المضطرب، حيث بينوا كيف يقع الاضطراب في متن الحديث مما يؤدي إلى ضعف الحديث إذا لم يمكن الترجيح.

ومن صوره التصحيف والتحريف حيث استعرضوا روايات الحديث المختلقة مع المعرفة العميقة باللغة العربية.

ومن أوجه النقد في متون الحديث زيادة الثقة حيث يتبين للمحدث زيادة ألفاظ في بعض الروايات أو إحداها ليست مذكورة في الروايات الأخرى، هذا ما أطلقوا عليه زيادة الثقة.

وكان آخر ما تناولناه الحديث المعل، وضربنا له بعض الأمثلة، وبينا كيفية معرفة العلة. والله تعالى أعلم.